مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 04 العدد 02– ديسمبر2021

جائحة كورونا (كوفيد19) وتداعياتها على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

The Corona pandemic (Covid 19) and its repercussions on the activity of small and medium-sized enterprises in Algeria

ط. د بوقجان وسام[1*]، د. واضح فواز[2]

[1]المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة–، مخبر المحاسبة، الجباية، المالية والتأمين، o.boukedjane@centre-univ-mila.dz

[2]جامعة محمد بوضياف–المسيلة–، fouaz.ouadah@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/06 تاريخ القبول: 2021/11/19

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض تداعيات جائحة كوفيد–19 على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة بعد تحولها من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية عالمية، فكان لذلك الأثر السلبي على معظم القطاعات خاصة القطاع الاقتصادي الذي تضرر كثيرا في كل دول العالم الذي انتشر فيها هذا الوباء، على غرار الدولة الجزائرية التي تأثر اقتصادها كثيرا بالجائحة، وتأت في مقدمة المؤسسات الاقتصادية المتضررة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت كثيرا بهذه الأزمة الصحية سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد، مما انعكس سلبا على مواردها المالية وعلى التسيير العادي لنشاطها. وتوصي هذه الدراسة بضرورة إجراء مجموعة من الإجراءات التحفيزية التي من شأنها أن تحفز النشاط الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى تكون كفيلة لإنعاش نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسماح لها بمزاولة نشاطها من جديد من أجل تنمية الاقتصاد الوطني والحد من مشكلة البطالة.

كلمات مفتاحية: جائحة كوفيد19، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النشاط الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study aimed to review the repercussions of the Covid-19 pandemic on the activity of small and medium enterprises in Algeria, especially after its transformation from a health crisis to a global economic crisis. Similar to the Algerian state, whose economy was greatly affected by the pandemic, and came at the forefront of the affected economic institutions, small and medium enterprises that were greatly affected by this health crisis, whether in the short or long term, which negatively affected their financial resources and the normal conduct of their activities. This study recommends the necessity of carrying out a set of incentive measures that would stimulate economic activity on the one hand, and on the other hand would be sufficient to revive the activity of small and medium enterprises and allow them to resume their activities in order to develop the national economy and reduce the problem of unemployment.

Keywords : COVID-19 pandemic, Small and medium enterprises, economic activity, the Algerian economy.

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة

عاش العالم عامة والجزائر خاصة وضعا استثنائيا بسبب الأزمة الصحية التي تسبب فيها فيروس كورونا المعروف باسم كوفيد-19، بعد ظهوره لأول مرة في مدينة ووهان الصينية في شهر ديسمبر 2019، وانتشاره السريع حول العالم مما أدى إلى خسائر في الأرواح وتعقيدات صحية وتكاليف وقائية عالية، ومع تطوره من مستوى الداء إلى الوباء إلى الجائحة، تسارعت معه مظاهر الهلع والتوتر، هذا هو الواقع المر الذي يعيشه العالم اليوم، والذي لا يمكننا القول عنه سوى أن هذه الجائحة أسقطت العالم في أزمة عالمية كبيرة وأكبر بكثير من سابقاتها، فهي أسوأ في شدتها من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وأسوأ من أزمة الكساد العالمي لسنة 1929 حسب تقييم العديد من الخبراء والاقتصاديين، سببتها إجراءات العزل الكلي أو الجزئي التي اتخذتها كافة البلدان واتباعها دون استثناء من أجل محاولة احتواء هذا الفيروس بمنع وصوله أو التقليل من انتشاره على الأقل، وما تمخض عنها من تبعات اقتصادية وخيمة أسالت الكثير من الحبر وأثارت الكثير من التوقعات وتضارب الآراء، ما دفع بالعديد من الأكاديميين وصناع القرار إلى دراسة مجمل التدابير التي من الممكن أن تساعد في التخفيف من حدتها، ونحن بدورنا ارتأينا تسليط الضوء على واحدة من أهم القطاعات الاقتصادية في خلق الانتعاش الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، ألا وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك باستعراض مختلف التداعيات التي فرضتها الأزمة الحالية على نشاط هذه المؤسسات، والخوض في مختلف الإجراءات المتبعة لمساعدتها في مزاولة نشاطها، وذلك بهدف الإجابة على الإشكالية التالية: **"ماهي تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2020؟"**

وللإجابة على الإشكالية نطرح الفرضية التالية: "كان لجائحة كورونا انعكاسات سلبية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد".

إذ يهدف البحث إلى تحقيق الاتي:

إعطاء بطاقة تعريفية للفيروس التاجي كوفيد-19؛

بيان قنوات انتقال الأزمة الصحية للجائحة إلى أزمة اقتصادية عالمية؛

إبراز انعكاسات جائحة كورونا على أداء ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

التعرف على التدابير المتخذة للتقليل من تأثيرات الجائحة.

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف البحثية، نقوم باعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل النصوص ووصف المعطيات والاستشهاد بالبيانات في عرض بعض مفاهيم الدراسة وتحليل تطورها، وتقييم وتحليل تداعيات أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على أداء ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2. مقدمة في جائحة كورونا

1.2 بطاقة تعريفية للفيروس التاجي كوفيد-19:

غالبا ما تستعمل المصطلحات "فيروس كورونا" و"كوفيد-19" للإشارة إلى نفس العدوى، إلا أن فيروس كورونا هو في الواقع عائلة من الفيروسات التي يسبب بعضها أمراضا للإنسان، في حين لا يتسبب البعض الآخر في ذلك، والفيروس الذي يثير قلقا بالغا في الوقت الحالي يسمى SARS-COV-2، أو فيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة، ولا يجب الخلط بينه وبين فيروس مرض السارس الذي كان الجميع متخوفا منه عام 2003، إذ أن فيروسSARS-COV-2 هو الذي يتسبب في مرض كوفيد-19. أما كوفيد-19 فهو الاسم الذي أطلقته منظمة الصحة العالمية على المشاكل التنفسية، وقد تكون بعض الحالات المصابة به شديدة تؤدي إلى الوفاة أحيانا، وقد تم إضافة الرقم 19 إشارة إلى العام 19 الذي اكتشفت فيه أول حالة للفيروس. إذن مرض كوفيد-19 هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، وقد تحول كوفيد-19 إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم. **(بن عمورة و هولي، 2020، صفحة 223، 224)**

يتكون التركيب البنيوي لفيروس كورونا من غشاء بروتيني يبلغ قطره 50-200 نانومتر، ويغلف بداخله الحمض النووي الخاص بالفيروس RNA، وكباقي الفيروسات التاجية يتكون الفيروس من أربعة أنواع من البروتينات تسهم في تكوين هيكل جسم الفيروس، منها البروتين S، الذي يشكل النتوءات الشوكية الموجودة على سطح الفيروس وتمنحه الشكل التاجي المميز، كما تشير الدراسات أن طفرات وراثية قد تكون طرأت فيروس كورونا المستجد ونتج عنها تغيرات في بنية الفيروس نتيجة تغير بعض الأحماض الأمينية، جعلته يرتبط بالمستقبلات Hace2 على خلايا الانسان من خلال بروتينات S الشوكية على سطح الفيروس، مما أدى لزيادة ملائمته لتلك المستقبلات وارتباطها بها،

وقد تكون الطفرات التي حدثت في موضع ارتباط الفيروس ساهمت على تطوره بشكل يسمح له بالانتقال من الخفافيش إلى البشر. **(الدريدي، 2020، صفحة 17)**

2.2 قنوات انتقال الأزمة الصحية للجائحة إلى أزمة اقتصادية عالمية:

تنتقل الأزمات الصحية التي تسببها الأوبئة أو الجائحات إلى الاقتصاد عبر العديد من القنوات يمكن تلخيصها في القنوات التالية:

اضطرابات العرض: تنجم هذه الاضطرابات عن مجموعة من العوامل منها: **(زواق، 2020، صفحة 56، 57)**

حالات المرض والوفاة، جهود وتدابير احتواء الأزمة التي تحد من الحركة، ارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال نظرا للقيود على سلاسل العرض، وتقليص الائتمان؛

تراجع استخدام الطاقة الإنتاجية، بسبب تدابير احتواء المرض ومنع انتشاره عبر عمليات الإغلاق والحجر الصحي، إضافة إلى عدم تمكن المؤسسات التي تعتمد على سلاسل العرض من الحصول على السلع الوسيطة التي تحتاج إليها، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي؛

إضرار الإجراءات المتخذة لمنع انتشار الجائحة بأهم القطاعات الغنية بالوظائف، إذ ستعرف عديد المؤسسات الاقتصادية إيقاف إنتاجها وقد يصل الأمر إلى حد غلقها، كما أن عملية التزود بالمواد الأولية ستعرف الكثير من الاضطراب مما سيؤثر على الإنتاج؛

اضطراب عمليات الإنتاج والصناعة التحويلية، وإرجاء الخطط الاستثمارية، وتزداد هذه الصدمات تعقيدا بفعل هبوط ثقة دوائر الأعمال والمستهلكين، كما حدث في مختلف اقتصاديات دول العالم جراء هذه الجائحة؛

التوقف المفاجئ لنشاط التصنيع في المناطق الأكثر تضررا، سيسبب اختناقا في سلاسل القيمة العالمية، وقد يكون من الممكن أن تدعم المخزونات العرض لفترة من الوقت، ولكن مع هياكل الإنتاج المعولمة في الوقت الحاضر، فمن المفترض أن مدة وحجم تفشي جائحة كوفيد-19 قد تستنفذ المخزونات، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى إغلاق المصانع على نطاق واسع بسبب نقص المدخلات الوسيطة، حتى في المناطق التي لاتزال محصنة ضد الفيروس؛

التراجع الحاد في صادرات السلع النهائية المصنعة ومدخلات السلع، سيؤثر بشكل أكبر على الأرباح والعمالة، مع أن الفرضية المعتدلة هي أن الأرباح ستحقق في البداية، لكن إذا استمرت الأزمة،

فسوف ينخفض التوظيف والأجور أيضا وبالتالي، من الممكن أن تطال عواقب الاضطرابات في جانب العرض الطلب الكلي، وتهدد الاستقرار المالي.

اضطرابات الطلب: يعود مصدر هذه الاضطرابات إلى:

التأثير الكبير لتراجع الثقة والخوف والهلع الذي يصيب الناس، على الاستهلاك والطلب في عديد القطاعات الاقتصادية ومن أهمها القطاع السياحي والسفر؛

انخفاض الطلب بسبب ارتفاع عدم اليقين وزيادة السلوك التحوطي، وجهود احتواء الأزمة، وتصاعد التكاليف المالية التي تحد من القدرة على الإنفاق، وستنتقل هذه الآثار عبر الحدود؛

تراجع المداخيل نتيجة تخفيض ساعات العمل، والتسريح المحتمل للعمال، وغيرها، سيقلل من إنفاق الأسر ويزيد من انعدام الأمن الاقتصادي لأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى شبكة الأمان الاجتماعي؛

تأخر الاستثمار الخاص نتيجة زيادة عدم اليقين بشأن آثار الصدمة، وإن كان الطلب الحكومي من الممكن أن يرتفع في العديد من البلدان، لمكافحة العدوى من خلال مبادرات المساعدة الصحية الطارئة؛

إمكانية إقدام الشركات على تسريح العمالة لأنها غير قادرة على دفع رواتبها، ويمكن أن تكون هذه الآثار حادة بصفة خاصة في بعض القطاعات كالسياحة والنقل، فمثلا منذ أن بدأ التراجع في سوق الأسهم الأمريكية جراء الجائحة، تضررت أسعار أسهم خطوط الطيران على نحو مماثل لما حدث في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001؛

تراجع مستوى الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل، والخوف من انتقال العدوى، وتصاعد أجواء عدم اليقين؛

تدهور مشاعر المستهلكين ومؤسسات الأعمال يمكن أن يدفع الشركات إلى توقع انخفاض الطلب ما يؤدي بها إلى الحد من إنفاقها واستثماراتها، وهذا الأمر سيؤدي بدوره إلى تفاقم حالات إغلاق الشركات وفقدان الوظائف.

اضطرابات التمويل: تعود هذه الاضطرابات إلى مجموعة من العوامل، منها:

انخفاض الإيرادات وإضعاف المراكز الخارجية بسبب تراجع عائدات التصدير نتيجة انخفاض أسعار السلع الأولية (البلدان المصدرة للنفط مثلا)، مما يضع ضغوطا على ميزانيات الحكومات، ويفضي إلى انتشار التداعيات إلى بقية الاقتصاد من ناحية أخرى؛

انخفاض التدفقات الداخلة من تحويلات العاملين في الخارج وضعف الطلب من بقية البلدان على السلع والخدمات؛

تراجع تدفقات استثمارات الحافظة نتيجة الارتفاعات الحادة في درجة العزوف عالميا عن المخاطر وهروب رؤوس الأموال إلى الأصول المأمونة، فمثلا عرفت تدفقات استثمارات الحافظة إلى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تراجعا بنحو 2 مليار دولار منذ فبراير 2020، بينما شهدت المنطقة خروج تدفقات كبيرة، فأسعار الأسهم انخفضت، وفروق العائد على السندات اتسعت، وضيق الأوضاع المالية الذي يشهده العالم يمكن أن يشكل تحديا جسيما، حيث تشير التقديرات إلى وصول الديون السيادية الخارجية التي يحل أجل استحقاقها على المنطقة في 2020 إلى 35 مليار دولار؛

أدت الزيادة في النفور من المخاطرة منذ صدمة الجائحة كوفيد-19 والتوجه نحو الأصول السائلة في مواجهة عدم اليقين إلى دفع أسواق الأسهم بالفعل إلى منطقة التصحيح، في بعض الحالات، كانت التصحيحات الفورية شديدة كما كانت خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كما ارتفعت التقلبات بشكل كبير بعد رهانات الملاذ الآمن، وأظهرت أسواق السندات انتكاسات حادة وفي سوق الصرف الأجنبي، لايزال من المتوقع حدوث تقلبات حادة بالنسبة لعملات الأسواق الناشئة؛

جاءت الصدمة بعد طفرة غير مسبوقة في الاقتراض العام والخاص (على وجه الخصوص)، حيث بلغ إجمالي أرصدة الديون 229 تريليون دولار في نهاية عام 2018، وهو أكثر من مرتين ونصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي، صاعدا بذلك من 152 تريليون دولارا في بداية الأزمة المالية العالمية سنة 2008؛

من المحتمل أن يكون مصدرو السلع المثقلة بالديون على الخط الأمامي من الضغوط الاقتصادية المتعلقة بالديون جراء انتشار الجائحة، لاسيما حيث كانت احتياطات النقد الأجنبي في اتجاه الهبوط، لكن القروض لقطاع الشركات كانت سمة بارزة في فترة ما بعد الأزمة، بما في ذلك الشركات في الاقتصاديات الناشئة، وبحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن المبلغ العالمي المستحق لسندات الشركات غير المالية بلغ 13.5 تريليون دولار أمريكي، أي أكثر من ضعف قيمتها (الحقيقية) في نهاية عام 2008، مع وصول الإصدار من الدرجة غير الاستثمارية إلى 25% من إجمالي الإصدار؛

من المحتمل أن الأوضاع السابقة سترهق أكثر القطاعات والشركات التي تتعرض لحالة اضطراب في سلاسل التوريد الناجمة عن انتشار الفيروس وهذا يثير احتمال حدوث أزمة ائتمان في

فترة مديونية عالية، وتراجع النمو العالمي، وانخفاض أرباح العملات الأجنبية، على الرغم من معدلات الفائدة المنخفضة للغاية.

3. تداعيات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1.3 تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في الجزائر وبالرغم من تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها ليس بحديث العهد، إلا أن الفصل في تحديد محتواها ومضمونها لم يجد فحواه إلا من خلال القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تعريفها في المادة الرابعة من هذا القانون بأنها مؤسسة انتاج السلع و/أو الخدمات –مهما كانت طبيعتها القانونية–التي: **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2001، صفحة 4، 5)**

تشغل من 01 إلى 250 شخصا؛

رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج؛

تستوفي معايير الاستقلالية.

ونظرا للظروف الاقتصادية التي سادت الجزائر في سنوات 2015و 2016، وانهيار أسعار البترول، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حاد في العملة الصعبة، وانخفاض سعر صرف الدينار، وبفعل التضخم الذي حددته الحكومة على لسان رئيسها ب4%، فإنه تم إصدار قانون جديد لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلغي القانون السابق ويعرفها في مادته الخامسة بأنها:" هي مؤسسات إنتاج السلع والخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار دينار أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري وهي تحترم معايير الاستقلالية." **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017)**

2.3 انعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أسباب انتشار فيروس كورونا في الجزائر: من بين الأسباب نجد: **(سهايلية ، 2020، صفحة 28)**

عدم غلق المطارات والموانئ ومداخل البلاد من الوافدين من خارج الجزائر بالرغم من أن الحالات الأولى المسجلة كانت من الوافدين من إيطاليا وفرنسا ومع ذلك لم تعلق الحكومة النشاط؛

التأخر في اتخاذ التدابير الصارمة والإجراءات الاحترازية للوقاية من انتشار فيروس كوفيد-19؛

نقص الوعي واستهتار فئة كبيرة من شرائح المجتمع الجزائري بخطورة الفيروس ومواصلتهم حياتهم بشكل عادي.

موقع الجزائر في هذه الأزمة: هناك عدة عوامل تجعل من الاقتصاد الجزائري اقتصادا هشا لا يقوى على مواجهة أزمة كهذه رغم عدم توفر صفات المضاربة في الأسواق المالية، لكن أهم العوامل الحديثة التي من شأنها التسريع بوتيرة الصدمة وهي: **(بودوار، 2020، صفحة 240، 241)**

السياسة التوسعية في الإنفاق الحكومي التي انتهجتها الجزائر 2006-2008 (خاصة زيادات الأجور دون مقابل حقيقي)، والتي لم ترافقها سياسات فعالة لزيادة الإنتاجية وخلق الفرص مما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم؛

الاعتقاد الخاطئ بنجاعة سياسة التقشف أثناء انخفاض أسعار النفط 2014-2015 حيث أن هذه السياسة أدت إلى انخفاض الناتج المحلي وزيادة عجز الميزان التجاري وتفاقم معدلات البطالة؛

التمويل الغير تقليدي في سنة 2018 الذي أدى إلى ارتفاع آخر لمعدل التضخم والذي يعتبر أيضا ورقة كان من اللازم الحفاظ عليها لإخراجها أثناء هذه الأزمة؛

التبعية للريع النفطي؛

السياسة الصحية وعدم وضوح ودقة البيانات الخاصة بالوباء في ظل عدم توفر الإمكانيات اللازمة للتشخيص؛

الحجم الكبير للاقتصاد الموازي، والنشاطات الغير مسجلة والذي بفعل الحجر يؤدي إلى تكبيل الكثير من القوى العاملة ومنعها من تحقيق الدخل الذي يؤمن استهلاكها؛

فضلا عن كل هذا الأزمة السياسية التي تعيشها الجزائر في الآونة الأخيرة.

تداعيات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تأثرت اقتصاديات معظم الدول بجائحة كورونا على غرار الدولة الجزائرية في مختلف القطاعات خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد: **(بن عديدة، 2020، الصفحات 158- 161)**

تداعيات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى القريب: إن المؤسسات الصغيرة الناشطة في الجزائر هي الأكثر تضررا من جائحة كورونا، وبالتالي فإن هذه

المؤسسات قد تجد نفسها مجبرة للتخلي عن بعض العمال وذلك بسبب قدراتها المادية المحدودة في مواجهة هذه الأزمة، والتي لا تمكنها من تسديد أجور العمال بسبب التوقف عن النشاط لاسيما في مجال البناء والأشغال العمومية والخدمات بصفة أكثر.

وبالرجوع إلى الإجراءات والتدابير الوقائية من انتشار وباء فيروس كورونا المتخذة من طرف الدولة الجزائرية لاسيما المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 24 مارس 2020 يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته، فإن المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة تحافظ على نسبة 50% من العمال من أجل مواصلة النشاط التجاري، غير أن هذه التدابير غير كافية لتفادي توقف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الإنتاج.

وأدى غلق معظم النشاطات التجارية كنشاط نقل المسافرين، مؤسسات الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم بالإضافة إلى إمكانية غلق نشاطات أخرى بموجب قرار من الوالي المختص إقليميا إلى التأثير سلبا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي عدم ديمومتها اقتصاديا، وتكبدها خسائر مادية لا يمكن تحملها.

وفضلا عن ذلك فإن رئيس منتدى رؤساء المؤسسات بالجزائر صرح قائلا:" أن طول أمد هذه الأزمة سيكون له انعكاسات اقتصادية واجتماعية صعبة داعيا إلى ضرورة تموقع الجزائر أكثر في السوق العالمية كشريك لأوروبا ما بعد كورونا". وبالرغم من توجيه الوزير الأول بالجزائر تعليماته إلى ضرورة الإبقاء على النشاط الاقتصادي مستمرا في ظل التقيد الصارم بتدابير الوقاية من الوباء، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضررت كثيرا ولم تستطع مواجهة جائحة كورونا.

وأدت تداعيات فيروس كورونا إلى تضرر قطاع الخدمات الذي يعتبر ثالث قطاع رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، الذي يشمل قطاع الخدمات المصرفية والسياحية، والتأمينات، والترفيه والاتصالات وخدمات الأنترنت والمعلومات والنقل وغيرها. وبالنسبة لخدمات المطاعم فإنه يوفر سوق شغل لليد العاملة، سواء المنظمة أو أصحاب العمل اليومي، وهي من بين القطاعات التي عرفت صدمة كبيرة نجمت عن هذا الوباء وتكبدت خسائر مادية لا يمكن تداركها في الوقت الراهن، مع الإشارة أن الحكومة قررت تعليق نشاط المقاهي والمطاعم ضمن إجراءات الوقاية من انتشار الوباء.

ويؤدي الحجر المنزلي الجزئي أو الكلي إلى تسريح الكثير من العمال التابعين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما ينجم عنه الزيادة في معدلات البطالة، على العكس تماما بالنسبة للموظفين التابعين للقطاع العام فإنهم لا يتأثرون طالما أن الدولة ستضمن أجورهم، بالإضافة أن هناك العديد

من المؤسسات سيشهر إفلاسها وأخرى من المحتمل جدا تنوي توقيف نشاطها بسبب عدم قدرتها على التحمل والاستمرار في النشاط نظرا لمحدودية الدخل المادي لها وأنها لا تملك سيولة مالية كبيرة تمكنها من الصمود أمام هذه الجائحة.

وزيادة على ذلك فإن جائحة كورونا أثرت كثيرا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ليس لديها القدرة على الصمود أمام هذه الجائحة خاصة إذا استمرت لوقت طويل، وفي ظل افتقاد هذه المؤسسات للقدرات التمويلية على غرار مؤسسات الخدمات، بالإضافة إلى عجزها عن تسديد أجور العمال، وخلاصة القول إن آثار الأزمة وخيمة على هاته المؤسسات بصفة خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة، خاصة أمام انهيار أسعار برميل النفط في الأسواق العالمية.

وللتخفيف من حدة أزمة جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حذر رئيس الجمعية العامة للمقاولين الجزائريين، من تأثيرات الوضعية الصعبة التي تواجهها مؤسسات الإنجاز في قطاع البناء وكذا المؤسسات التي تنشط في صناعة مواد البناء، أمام اجتياح وباء فيروس كوفيد-19، الذي جمد نشاطها وعمق من معاناتها، مما أدى بالتسريح بالعمال، الأمر الذي نجم عنه الزيادة في معدل البطالة وكذا التقليص في عدد المؤسسات الناشطة في مجال البناء. وفي ظل الأزمة الصحية بسبب تفشي جائحة كورونا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستنخفض قدراتها الذاتية على التوسع والإنتاج، نظرا لانخفاض طاقاتها الإنتاجية وزيادة مسؤوليتها باستمرار ومتطلباتها المالية والفنية وازدياد وتيرة وسرعة التقدم والتطور التكنولوجي، مما يعطل قدراتها على التوسع والتطور.

تداعيات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى البعيد:

يتضح أن انعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر أثره على المدى القريب وإنما يتعداه ليشمل المدى البعيد، وهو الأمر الذي نعالجه في هذا العنصر.

إن جائحة كورونا أثرت بشكل سلبي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

معدلات الفشل العالية: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أكثر عرضة للفشل أو التصفية من المؤسسات الكبيرة، فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة تبين أنه من كل 1000 مؤسسة صغيرة تقام 50% منها لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وأن 20% منها تبقى لأكثر من 10 سنوات.

وزيادة على ذلك فإن آثار فيروس كورونا لا تنحصر على الصحة العالمية وتعداد الضحايا فحسب ولكن آثاره السلبية وتكاليفه الباهظة بسبب الإجراءات الوقائية المتخذة في مجالات الصناعة

والنقل شملت أيضا قطاعات صناعية وخدماتية هامة في العالم، مع توقع تراجع نسبة النمو العالمي لسنة 2020، إلى أدنى مستوياته منذ 20 سنة الأخيرة. وباتخاذ مجلس الوزراء، قرار بتخفيض فاتورة الاستيراد من 41 مليار دولار إلى 31 مليار دولار، سيجعل الكثير من الشركات وحتى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من نقص في المادة الأولية المستوردة، مما سيؤدي إلى تخفيض إنتاجها، وهو ما سيجبر أصحاب الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تسريح جزء من اليد العاملة.

مشكل تراجع عائدات النفط: من سوء حظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه إلى جانب آثار جائحة كورونا، التي تسببت في إفلاس عدد معتبر من المؤسسات، ومعاناة العديد من المؤسسات الأخرى يضاف إليها تراجع عائدات النفط، التي أثرت على مداخيل الدولة الجزائرية من تصدير المحروقات، مما ساهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية، واستمرار الوضع على حاله لمدة أطول، فإن النتائج السلبية ستكون وخيمة على نشاط وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يصعب تفعيل الأداء الاقتصادي مع ارتفاع نسبة البطالة والتضخم، لكن من إيجابيات الأزمة أنها ستكون فرصة حقيقية من أجل إعادة النظر في النموذج الاقتصادي وكذا التخلص من الممارسات السيئة كالتبذير والاستهلاك المفرط، وكذا التحرر من الريع النفطي، وبالتالي الانتقال إلى بناء اقتصاد جديد قائم على تنويع مصادر الدخل وحماية الإنتاج الوطني واقتصاد المعرفة وتجسيد الانتقال الطاقوي من أجل حماية الأجيال القادمة من التبعية النفطية والعيش بكرامة وهذا ما خلص إليه بيان مجلس الوزراء المؤرخ في 2020/03/23.

وفي ظل تراجع عائدات النفط فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضررت كثيرا بسبب الانخفاض الحاد في النشاط التجاري، وكذا تفاقم أزمة السيولة النقدية بسبب تأخر الدولة وفروعها في تسوية الديون وأيضا الصعوبة المتزايدة في الحصول على القروض البنكية، وعدم احترام المهلة المحددة لدفع الرسوم الضريبية، شبه الضريبية والبنكية، يضاف إليها صعوبة تسوية أجور العمال ومستحقاتهم.

وصرح رئيس الجمعية العامة للمقاولين الجزائريين بشأن الوضع المتأزم لأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جريدة الشعب يوم الأحد 2020/04/19 الموافق ل 25 شعبان 1441، في مقال بعنوان: "الأزمة الاقتصادية وكورونا يهددان شركات البناء" قائلا: أن القطاع يشغل ما لا يقل عن 1.3 مليون عامل ويوجد 70 ألف مؤسسة كبيرة متوسطة وصغيرة، مبديا أسفه الشديد وامتعاضه، كون ما لا يقل عن نسبة 50% من هاته المؤسسات أفلست وأغلقت أبوابها في سنة 2019، وأضاف أنه إذا استمر الوضع لفترة طويلة فإن السوق ستفقد المزيد من المؤسسات.

3.3 تدابير الحكومة الجزائرية لمواجهة تفشي فيروس كوفيد-19:

لم تكن الجزائر في منأى عن انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد، بحيث أعلنت وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات عن تسجيل أول إصابة بهذا الفيروس يوم 25 فيفري 2020، لإيطالي تم ترحيله إلى بلاده، كما تم اعتبار ولاية البليدة بؤرة لهذا الوباء بعد انتشاره فيها بسرعة كبيرة لدى عائلة زارها مغترب من فرنسا كان حاملا لهذا الفيروس دون أن يكون شاعرا به. وعليه تنوعت الإجراءات والتدابير الاستثنائية المتخذة بين ما هو اقتصادي والصحي واجتماعي تضمنها المرسوم التنفيذي رقم 69/20 المؤرخ في 21 مارس 2020 المتضمن التدابير الوقائية من انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 ومكافحته الصادر في الجريدة الرسمية رقم 15.

التدابير المتخذة في المجال الصحي: تم تحديد تدابير التباعد الاجتماعي الموجهة للوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته من خلال ما يلي: **(بلعبدون، 2020، صفحة 80، 81)**

الحد بصفة استثنائية من الاحتكاك الجسدي بين المواطنين في الفضاءات العمومية وفي أماكن العمل؛ غلق مدارس التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعات ومعاهد التكوين المهني ودور الضانة ورياض الأطفال والمدارس القرآنية والزوايا وأقسام محو الأمية؛

تعليق نشاطات نقل الأشخاص المتمثلة في الخدمات الجوية، النقل العمومي للمسافرين على الشبكة الداخلية للنقل البري في كل الاتجاهات الحضري وشبه الحضري بين البلديات، بين الولايات، نقل المسافرين بالسكك الحديدية، النقل الموجه: المترو، الترامواي، والنقل بالمصاعد الهوائية، النقل الجماعي بسيارات الأجرة وقد استثنى من هذا الإجراء نشاط نقل المستخدمين؛

غلق في المدن الكبرى-خلال المدة المذكورة أدناه-محلات بيع المشروبات، ومؤسسات وفضاءات الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم باستثناء تلك التي تضمن خدمة التوصيل إلى المنازل.

فرضت هذه الإجراءات بداية على كافة التراب الوطني لمدة أربعة عشر يوما، ابتداء من تاريخ 22 مارس 2020، ولايزال تجديد هذه المدة قائما في بعض الولايات مع التغيير في مواقيت الحجر الصحي إلى أن يتم رفع هذه التدابير.

التدابير المتخذة في المجال الاقتصادي: (بولعراس، 2020، صفحة 172) سنحاول تسليط الضوء على أهم استخدامات الحكومة الجزائرية للسياسة المالية والنقدية في تخفيف آثار تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري، من خلال إعطاء حوصلة شاملة عن جملة السياسات

الاقتصادية والتدابير التي اتخذتها الجزائر في سبيل الإنعاش الاقتصادي والتخفيف من الآثار الاقتصادية لتفشي الوباء.

أهم أدوات السياسة المالية وتدابير الإنعاش الاقتصادي المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية:

تمتلك السياسة المالية قدرة كبيرة على التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستعمل أدواتها المتعددة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق توظيف كامل للعمالة، وغيرها من الأدوار الأخرى التي ترفع من الكفاءة الاقتصادية وتحسن من مستوى الدخل القومي والطلب الكلي.

إلا أن مهمة الالتزام بقيود الميزانية وحدود الإنفاق قد يصعب في ظل الأزمات الاقتصادية وحالات الانكماش التي تأتي غالبا خارج إطار التوقعات، ولهذا عكفت الحكومة الجزائرية منذ تفشي وباء كوفيد-19 وبداية ظهور تداعياته على الحياة الاقتصادية، على اتخاذ حزمة من أدوات السياسة المالية وتدابير تخفيف الآثار الاقتصادية للأزمة، فعلى ضوء اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الأحد 03 ماي 2020، قررت الحكومة جملة من الإجراءات مثل رفع تخفيض ميزانية التسيير إلى 50% بعد أن كانت مخفضة في بداية الأزمة إلى 30 %، ويشمل التخفيض نفقات الدولة والمؤسسات التابعة لها، وذلك بهدف ترشيد النفقات خلال هذه المرحلة، كما قررت الحكومة الجزائرية كذلك إلغاء نظام التصريح المراقب على المهن الحرة كإجراء من شأنه تخفيف العبء الضريبي.

كما تقرر ضمن اجتماع مجلس الوزراء يوم الأحد 10 ماي 2020، في الباب المتعلق بتعزيز القدرة الشرائية عدة إجراءات، من بينها تمديد العمل بالتخفيض المقدر ب 50% من فائدة المداخيل المحققة في مناطق الجنوب إلى غاية 2025 وإعفاء الأجور التي تقل أو تساوي 30 ألف دج من الضريبة على الدخل الإجمالي ابتداء من الفاتح جوان 2020، كما تم رفع سقف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى 20 ألف دج ابتداء أيضا من الفاتح جوان 2020، كما صادق مجلس الوزراء على إجراءات لتحسين المردود الجبائي كمراجعة الضريبة الجزافية الوحيدة، واستبدال الضريبة على الأملاك بالضريبة على الثروة، وإخضاع حسابها لسلم تصاعدي، وإلغاء نظام التصريح المراقب للمهن الحرة، وإخضاع الضريبة على أرباح الأسهم لتدابير جديدة، بالإضافة إلى مراجعة رسوم السيارات الجديدة كإجراءات ترفع من الموارد الجبائية للدولة، كما تم النظر في الأعباء القابلة للخصم والهبات والإعانات لتشجيع المتعاملين الاقتصاديين على تكثيف ومرافقة مبادرات التضامن الوطني لمكافحة جائحة كورونا، كما تضمن محور الإنعاش الاقتصادي عددا من التدابير المهمة على غرار إعادة النظر في

قاعدة 51/49 باستثناء القطاعات الاستراتيجية وأنشطة شراء وبيع المنتجات، ورفع معدل الاقتطاع من المصدر للشركات الأجنبية العاملة بعقود تأدية خدمات في الجزائر من 24% إلى 30%، بهدف تشجيعها على فتح مكاتب بالجزائر كما تقرر إلغاء حق الشفعة واستبداله بالترخيص المسبق للاستثمارات الأجنبية وإلغاء إلزامية تمويلها باللجوء إلى التمويلات المحلية لامتصاص البطالة وتنويع الاقتصاد، من خلال الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة لمدة سنتين قابلة للتجديد للمكونات المقتناة محليا من طرف متعاملي الباطن في قطاع صناعات الميكانيك والكهرباء والإلكترونيك وقطع الغيار، كما عملت الحكومة على المحافظة على العمالة في الشركات المحلية لتركيب السيارات مع دفع هذه الشركات إلى رفع نسبة الإدماج والبيع بسعر تنافسي، وذلك من خلال إنشاء الحكومة لنظام تفضيلي بالنسبة لأنشطة التركيب، بالإضافة إلى إلغاء النظام التفضيلي لاستيراد مجموعات SKD/CKD لتركيب السيارات، والترخيص لوكلاء السيارات باستيراد المركبات السياحية الجديدة، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه القوانين قد حظيت بالتأييد في مجملها خلال مصادقة البرلمان على قانون المالية التكميلي في 31 ماي 2020.

أهم أدوات السياسة النقدية المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية: تؤدي السياسة النقدية دورا فعالا في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي عن طريق تكييف الكتلة النقدية باستمرار مع حاجيات الاقتصاد أو ما يسمى بالمواءمة الاقتصادية، وتضطلع بهذا الدور البنوك المركزية وفقا للتفويض الممنوح لها من قبل السلطات وفي هذا الإطار عمل البنك الجزائري ضمن المساعي الوطنية لتخفيف الآثار الاقتصادية لهذا الوباء العالمي، على اتخاذ سلسلة من التدابير الاستثنائية والظرفية، يمكن أن نوضحها كالتالي: **(بولعراس، 2020، صفحة 173)**

تعزيز السيولة: بهدف تعزيز السيولة البنكية في ظل جائحة كورونا قام بنك الجزائر من خلال لجنة عمليات السياسة النقدية بحزمة من التدابير كما يلي:

قام البنك بتخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية ب 25 نقطة أساس (0.25) لتثبيته عند 3 وتخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية من 8 إلى 6 وهو ما سيسمح بتحرير مبلغ إضافي هام للسيولة؛

كما قرر في نفس الإطار رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض التي يقبلها كجهة مقابلة في عمليات السياسة النقدية من 90% إلى 95% بالنسبة

للاستحقاقات المتبقية من 1 سنة إلى أقل من 5 سنوات، ومن 70% إلى 85% بالنسبة لمدة الاستحقاقات المتبقية أكبر من أو تساوي 5 سنوات؛

وفي جانب ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعا بنك الجزائر بقية البنوك إلى ضرورة توفير عروض قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللمؤسسات الناشئة والمستثمرة بشكل عام، بتكلفة معقولة، وذلك بغرض المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني نحو آفاق جديدة من خلال التزام صارم وقوي بمواكبة عملية عصرنة أداة الإنتاج الوطني، وتعتبر هذه القرارات مهمة في ظل هذه الجائحة كونها ستساعد في تحرير هوامش سيولة إضافية للنظام المصرفي، وبالتالي ستوفر للبنوك والمؤسسات المالية موارد دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكاليف معقولة، وهذا ما سيسمح بدعم النشاط الاقتصادي، من خلال إحلال الواردات بالإنتاج الوطني وفق المعايير الدولية المتعارف عليها.

تعزيز القدرة التمويلية اتجاه المؤسسات الاقتصادية خلال مرحلة جائحة كورونا: نظرا لأهمية المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، وقدرتها على خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، والبالغ عددها من 1.3 إلى 1.5 مليون مؤسسة، ونظرا للنقص الذي تواجهه في التدفق النقدي في ظل قلة الخيارات التمويلية المتاحة لديها خلال مرحلة الأزمة الاقتصادية في الجزائر الناتجة عن تفشي فيروس كورونا، وجب على البنوك دعم هذه المؤسسات من خلال توفير رأس المال العامل؛ في هذا الإطار قام بنك الجزائر بجملة من التدابير الاستثنائية والظرفية والتي من شأنها السماح للمؤسسات المالية والبنوك برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية المتضررة من تداعيات وباء كورونا، وذلك بهدف حماية الاقتصاد الوطني وتوفير الشروط الضرورية لمواصلة نشاط المؤسسات الإنتاجية بصفة منتظمة، حيث قام البنك بإصدار التعليمة05-2020 المؤرخة في 6 أبريل 2020، المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وهذا من أجل السماح لهذه الأخيرة برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية، ومن أهم التدابير المتخذة في هذا النطاق تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد-19، كما تضمنت التدابير مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها إضافة إلى تخفيض الحد الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية لرفع مستوى التمويلات المتاحة، وتشمل إجراءات بنك الجزائر أيضا إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقتطعة من أموالها الخاصة.

التدابير المتخذة في المجال الاجتماعي: تضمن المرسوم التنفيذي رقم 69/20 المؤرخ في 21 مارس 2020المتضمن التدابير الوقائية من انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 ومكافحته الصادر في الجريدة الرسمية رقم 15، مجموعة من التدابير الاستثنائية في المجال الاجتماعي شملت ما يلي:

وضع على الأقل 50% من موظفي كل مؤسسة وإدارة عامة في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر، على أن تكون الأولوية في العطلة الاستثنائية للنساء الحوامل والتي يربين أطفال صغار والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة ومن يعانون من هشاشة صحية؛

تشجيع العمل عن بعد في المؤسسات والإدارات العمومية؛

فتح مشاورات في كل قطاع مع منظمات أرباب العمل ونقابات العمال التي تنشط في العالم الاقتصادي حول إشكالية الحد من الآثار الناجمة عن التدابير المتخذة من قبل الدولة للوقاية من فيروس كورونا ومكافحته.

كما اتخذت بعض الإجراءات على مستوى هيئات الضمان الاجتماعي أعلن عنها وزير العمل والضمان الاجتماعي نذكرها فيما يلي: **(بلعبدون، 2020، صفحة 83، 84)**

تمكين المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة من تسديد اشتراكات عمالها في صناديق الضمان الاجتماعي، ودفع استحقاقات الضرائب وغيرها بواسطة أنظمة الدفع عن بعد؛

تمديد آجال دفع اشتراكات المستخدمين وأرباب العمل لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء؛

توقيف استثنائيا الزيادات في غرامات التأخير السابقة بخصوص دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي، وذلك لمدة ستة أشهر بداية من أبريل 2020، حيث أن دفع الاشتراكات يسمح للمؤمنين اجتماعيا الاستفادة من خدمات وأداءات الضمان الاجتماعي من بينها الأدوية عن طريق بطاقة الشفاء؛

بالنسبة لعمال قطاع البناء والأشغال العمومية والري الذين توقف نشاطهم بسبب الوضع الاستثنائي، أكد السيد الوزير أن الصندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء الأشغال العمومية، سيتكفل وبصفة استثنائية بالدفع المسبق للعطل السنوية لفائدة هؤلاء العمال، وذلك بما يتناسب مع عدد الأشهر التي تم دفع اشتراكاتها خلال الفترة الممتدة من جويلية 2019 إلى فيفري 2020، داعيا المعنيين إلى الاتصال بالصندوق للاستفادة من هذا الإجراء؛

في سياق متصل، أشار الوزير إلى أن مثل هذه التدابير ترمي أيضا إلى الحفاظ على مناصب العمل واستمرارية النشاط الاقتصادي، مستدلا في هذا الصدد باللجوء إلى بعض الحلول لفائدة العمال الذين توقفوا عن عملهم في ظل التقيد بالتدابير الوقائية، على غرار اعتماد وسائل العمل عن بعد وإمكانية العمل بالتناوب وكذا استغلال العطل المتبقية وذلك حسب إمكانيات وخصوصيات كل مؤسسة.

4. خاتمة

شهد العالم مؤخرا حدثا صحيا نادرا، أثر على جميع الشعوب والدول وهو تفشي جائحة كورونا كوفيد-19، مخلفا خسائر مالية وبشرية يصعب إحصائها والتصدي لها، على أساس أن الأضرار الناتجة عنا لا تكون صحية فحسب، بل تشل الحركة الاقتصادية وتدفق رؤوس الأموال، وبالتالي قد تؤدي إلى انهيار دول إن لم تستطع تحمل التبعات الاقتصادية للوباء، وقد أظهرت هذه الورقة مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

فيروس كورونا (كوفيد-19) حسب المنظمة العالمية للصحة هو مرض معد ظهر في مدينة ووهان الصينية شهر ديسمبر 2019 لينتشر فيما بعد لباقي دول العالم؛

كان لجائحة كورونا تداعيات سلبية على نشاط وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد كونها تأثرت بشكل كبير على غرار باقي القطاعات الأخرى، واستمرارية الجائحة لفترة طويلة سيؤدي بلا شك إلى الزيادة في معدل البطالة بسبب تسريح العمال من وظائفهم وغلق العديد من المؤسسات والتوقف عن نشاطها ، في ظل امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لموارد مالية محدودة جعلها غير قادرة على الصمود وأثبتت فشلها في تسديد أجور العمال بسبب أزمة جائحة كورونا، وما زاد من تأزم وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب جائحة كورونا هو تراجع عائدات النفط مما أدى بالكثير من المؤسسات إلى الغلق أو التوقف عن النشاط وهو ما يؤكد صحة الفرضية؛

ومنذ ظهور أول حالة بفيروس كورونا في الجزائر وبدأ تفشي هذه الجائحة تدريجيا في ظل حالة الاستهتار واللامبالاة وكذلك قلة المعلومات حول هذا الفيروس اتخذت الدولة الجزائرية العديد من الإجراءات والتدابير الوقائية الاستثنائية، ففي المجال الصحي تم ضرورة تحديد واحترام تدابير التباعد الاجتماعي بالحد من الاحتكاك الجسدي بين المواطنين في الفضاءات العمومية وفي أماكن العمل وتعليق نشاطات النقل بأنواعه وغلق المدارس والجامعات ومعاهد التكوين المهني ودور الحضانة

ورياض الأطفال والمدارس القرآنية ومحو الأمية، وفي الجانب الاقتصادي وللحد من تداعيات هذه الجائحة على الاقتصاد الوطني تم الإعلان عن خفض النفقات العامة ومراجعة السياسة الاقتصادية لمواجهة تدهور أسعار النفط كمورد أساسي للبلاد بعد تراجع الطلب جراء الركود الاقتصادي العالمي وتخفيض قيمة فاتورة الاستيراد وتقليص نفقات ميزانية التسيير دون المساس بأعباء رواتب وأجور العمال، أما المجال الاجتماعي فقد اعتبرته السلطات أولوية، حيث نال الحظ الأوفر من اهتماماتها نظرا للتدابير المكثفة التي اتخذتها رغم توقف العجلة الاقتصادية في العديد من القطاعات الإنتاجية، رغبة في حماية العمال باعتبارهم الطرف الضعيف في علاقة العمل.

ومن أجل إثراء هذه الدراسة ارتأينا تقديم اقتراحات وتوصيات لعلها تكون كفيلة لإنعاش نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسماح لها بمزاولة نشاطها من جديد من أجل تنمية الاقتصاد الوطني والحد من مشكلة البطالة والتي تتمثل فيما يلي:

لأن الحكمة تقول أن" الوقاية خير من العلاج"، فإنه من الضروري أن تزيد الحكومات من استثماراتها في مجالات: تحسين الصحة العامة، توفير المياه النظيفة، المراقبة الفعالة للأمراض في التجمعات السكانية والحيوانية، وتطوير البنية التحتية الحضرية، للتقليل من العوامل المسببة للأوبئة والجائحات، ومن ثم حماية الاقتصاديات من تداعيات الصدمات الصحية الكبيرة التي قد تتحول إلى أزمات اقتصادية على غرار جائحة كوفيد-19؛

توفير التسهيلات لمواصلة إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي من شأنه أن يساهم في توفير السيولة اللازمة لها، وبالتالي الحفاظ على نشاطها الأمر الذي يؤدي إلى حماية العمالة من شبح البطالة؛

يجب على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إدارة تدفقاتهم النقدية بعناية، وذلك بإعادة هيكلة مؤسساتهم داخليا والتركيز على توجيه الموارد نحو الأنشطة الأساسية فقط، وتقليص الأنشطة الأخرى؛

تأجيل دفع الرسوم المتعلقة بالضمان الاجتماعي، والتعجيل بتقديم تعويضات الأجراء الذين فقدوا وظائفهم؛

تأجيل تحصيل المستحقات المالية للبنوك لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة سنة من تاريخ آجال حلول الاستحقاق إذا كانت في فترة جائحة كورونا مع إعفائهم من الفوائد؛

لابد من تزامن التفكير في تدابير احتواء الجائحة، مع التفكير في تدابير وسياسات احتواء تداعياتها الاقتصادية في مرحلة ما بعد التعافي، ولأن الأزمة عالمية، فإن تظافر الجهود وتنسيق السياسات على المستوى الدولي سيكون بالغ الأهمية في احتواء الجائحة.

5. قائمة المراجع

- **المقالات:**

الحواس زواق. (سبتمبر, 2020). بواكير تداعيات الجائحة(كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي- وقائع وتوقعات-. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، صفحة56، 57.

سماح سهايلية . (أكتوبر, 2020). الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر . مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، صفحة 28.

سمية بن عمورة، و رشيد هولي. (سبتمبر, 2020). تداعيات جائحة كورونا(كوفيد-19) على تحقيق أهداف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة(2030) في المنطقة العربية. مجلة اقتصاد المال والأعمال، صفحة 223، 224.

صلاح الدين بولعراس. (سبتمبر, 2020). الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، صفحة 172.

طارق الدريدي. (يونيو, 2020). جائحة كورونا كوفيد-19 وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة 2030. نشرية الألسكو العلمية، صفحة 17.

عواد بلعبدون. (جوان, 2020). آليات المحافظة على مناصب العمل في ظل أزمة جائحة كورونا. مجلة قانون العمل والتشغيل، صفحة 80، 81.

معمر بودوار. (جوان, 2020). التداعيات الاقتصادية للجائحة كوفيد-19. مجلة التمكين الاجتماعي، صفحة 240، 241.

نبيل بن عديدة. (أوت, 2020). انعكاسات جائحة كورونا (كوفيد 19) على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة قانون العمل والتشغيل، الصفحات 158- 161.

- **الجرائد:**

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (15 ديسمبر, 2001). القانون رقم 01 – 18 المؤرخ في 12/12/ 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر. صفحة 4، 5.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (10 جانفي, 2017). الجزائر.